" المزايا والتسهيلات التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة للمناطق الصناعية بدولة الكويت "

مقدمة للملتقي الثاني "دور المناطق الصناعية والمناطق الحرة في جذب الاستثمار الصناعي وتنمية الصادرات"

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

مدينة طنجة بالمملكة المغربية خلال الفترة ٤-٦ ديسمبر ٢٠١٩

إعداد

الدكتور/ عبد الله سعد الهاجري

مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي - الهيئة العامة للصناعة

دولة الكويت

a.hajri@pai.gov.kw

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على المزايا والتسهيلات التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة للمناطق الصناعية بدولة الكويت بهدف جذب الاستثمارات الصناعية وتقديم الدعم المتواصل لها من خلال وضع الاستراتيجيات التنافسية إقليميا وعالميا، وإيجاد بنية أساسية متطورة، وتوفير خدمات القيمة المضافة، وتسهيل الإجراءات الحكومية، ومن ثم فإن مناقشة وتحليل دور وأهمية تنفيذ السياسات المتعلقة بالمزايا والتسهيلات التي تقدم من الحكومات والمبررات الاقتصادية لاستخدام سياسة الحوافز الصناعية، هذا بالإضافة إلى التعرف على دور الهيئة العامة للصناعة في تقديم المزايا والتسهيلات لدعم الصناعيين والمناطق الصناعية بهدف جذب الاستثمارات الصناعية وزيادة الصادرات الوطنية.

وتنتهي الورقة إلى استنتاج رئيسي بضرورة استخدام سياسة التسهيلات والحوافز مع مراعاة طبيعة القطاع الصناعي في دولة الكويت لتساهم في تنمية المناطق الصناعية وذلك لتحقيق المرجو منها ومن ثم زيادة الاستثمارات والصادرات الصناعية لتساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

Abstract

This paper aims to identify the advantages and facilities offered by the Public Authority for Industry in state of Kuwait, the industrial zones in the State of Kuwait with a view to attracting industrial investments and providing continuous support to them through the development of competitive strategies regionally and globally, and the development of advanced infrastructure, and the provision of value-added services, and facilitate government processes and procedures, governments and economic justification for the use of industrial incentive policy as well as criticism.

In addition, the role of the National Corporation for the Industrial Sector and the advantages and facilities provided by the Public Authority for Industry in Kuwait to support industrialists and industrial zones to attract industrial investments.

The paper concludes with a major conclusion on the necessity of using the policy of facilities and incentives, taking into account the nature of the industrial sector in the State of Kuwait to contribute to the development of industrial zones in order to achieve the desired and then increase investments and industrial exports to contribute to increasing rates of economic growth.

مقدمة:

انطلقت الخطة الإنمائية الحالية (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠) من رؤية طموحة لدولة الكويت، غايتها أن تصبح الكويت مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار مستعيدة بذلك دورها المالي والتجاري والإقليمي الرائد، وتهدف الخطة الإنمائية إلى تحسين الخدمات وتطوير نظم المعلومات الوطنية وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار لدعم التنمية وتحسين مستوى المعيشة ومواجهة المتغيرات الجديدة التي فرضتها الظروف الدولية والإقليمية.

وفى ضوء ذلك تم إصدار عدة تشريعات وطنية وتطوير عمل الجهات ذات العلاقة بالصناعة وإنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وكذلك تطوير استراتيجية الصناعة الكويتية وذلك للعمل مواكبة التغيرات العالمية وذلك بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين رأس المال، وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة، والعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة وإكساب العاملين المهارات الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم ومن ثم إيجاد فرص عمل جديدة للكوادر الوطنية، ويعتبر من أهم الأولويات السياسات الاقتصادية للحكومة تشجيع الصادرات وتنمية التجارة الدولية وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية بالإضافة لتنشيط القطاعات الاقتصادية.

وظلت تعاني دولة الكويت لمدة طويلة من خلل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل اعتمادا على توفر موارد مالية متيسرة تمكنها من تخصيص ما يلزم لتطوير وتجهيز البنى التحتية للأراضي الصناعية، إلا أن الصناعة خاصة التحويلية والاستثمارات الصناعية على وجه التحديد تواجه مجموعة من المشاكل والمصاعب ساهمت في ضآلة وضعف الاداء الصناعي في العقدين الماضيين، وقامت دولة الكويت بوضع استراتيجية جديدة كان أهم ملامحها تطوير القطاع الصناعي كونه أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الكويتي، وتوجيه الدعم والتشجيع بمجموعة من الحوافز سوف يتم استعراضها لاحقا واتخذت عددا من الإجراءات للدفع قدماً بهذا القطاع فتم تأسيس بنك الكويت الصناعي ليقدم الدعم المالي والائتماني للمشروعات

الصناعية، كما قامت الهيئة العامة للصناعة بتطوير ودعم القطاع الصناعي الكويتي، كما تم تخصيص مواقع للأراضي الصناعية وتجهيز البنية الأساسية لهذه المواقع وتهيئة ما يلزم من خدمات صناعية، وعلى الرغم من أهمية قطاع الصناعة التحويلية إلا أن نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى في عام ٢٠١٧ نسبة ٦.٨% وذلك طبقاً لإحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٨، وتمثل الصناعات البتروكيماوية أحد القطاعات الهامة بالقطاع الصناعي بدولة الكويت ومن أهم المنتجات التي تمثل هذا القطاع منتج الايثلين ويعتبر من أكبر الكميات المنتجة على مستوي الدول العربية حيث وصل إنتاجها في عام ٢٠١٧ إلى ٦.٢% من الإنتاج العربي، (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عام ٢٠١٨)

ونتيجة لهذه المجهودات ومن تحليل البيانات والمؤشرات لمساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي تبين وجود تحسن في هذه المؤشرات بعام ٢٠١٨ مقارنة بالأعوام السابقة، ويتضح ذلك من الجدول التالي.

جدول رقم (١)
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي
(مليون دينار)

البيان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الزراعة وصيد البحر	١٦٧.٩	١٦٨.٨	١٧٤.٦	١٨٨.٥
الصناعات التحويلية	٢٢٤٧.٣	٢٦٩٤.١	٢٦٨٧.٠	٢٦٨٠.٠
الكهرباء والغاز والمياه	١١٨٦.٦	١٢٩٥.٤	١٣٤٦.٩	١٣٦٧.٨
التشييد والبناء	٧٤٠.٩	٦٥٩.٨	٥٧٩.٤	٥٧٤.٤
تجارة الجملة والتجزئة	١٣٤٩.٢	١٣٤١.٦	١٣٦٧.٥	١٣٨٨.٨
المطاعم والفنادق	٣٣٩.٤	٣٢٩.٣	٣٦٦.٣	٤٠٠.٩
النقل والتخزين والاتصالات	٢٥٨٧.١	٢٦٤٣.٣	٢٧٧٦.٤	٢٦٠٠.١
الوساطة المالية والتأمين	٣٢٤٧.١	٣٠٩٧.٥	٣١٩٧.٧	٣١٩٣.٥
الأنشطة العقارية والإيجاري والتجارية	٢٨٢٧.٤	٢٧٥١.٤	٢٨١٩.٠	٣٠٠٦.٤

خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	٧٢٨٤.٠	٧٧٩٦.٤	٧٨٦٦.٥	٨٠٢٨.٥
إجمالي القطاعات غير النفطية	٢١٩٧٧.١	٢٢٧٧٧.٣	٢٣١٨١.٣	٢٣٤٢٨.٩

ويتضح من الجدول أعلاه أن القيمة المضافة شهدت نمواً بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات غير النفطية خلال عام ٢٠١٨ قيمته نحو ٢٤٧.٥ مليون دينار ومعدله ١٠١% لتصل إلى ٢٣٤٢٨.٩ مليون دينار ومعدله ١.٨% خلال عام ٢٠١٧، كذلك تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب اقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (٢٠١٥-٢٠١٨)، كذلك يتبن أن هناك زيادة في معظم القطاعات غير النفطية عدا قطاع التشييد والبناء حيث أنه هناك انخفاض خلال الأعوام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨.

ولأجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث هي: -

المبحث الأول: إطار البحث.

المبحث الثاني: السياسات التشجيعية والحوافز.

المبحث الثالث: دور الهيئة العامة للصناعة في تنمية المناطق والقطاع الصناعي الكويتي

أولاً: المزايا والتسهيلات التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة.

ثانياً: الحماية للمنتجات الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

ثالثاً: استراتيجية الهيئة العامة للصناعة في تنمية الصادرات الصناعية.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: إطار البحث

أولاً: مشكلة البحث

تمتاز السياسات الصناعية والتي تتضمنها تقديم مزايا وتسهيلات للقطاع الصناعي لتنمية المناطق الصناعية وزيادة الاستثمارات والصادرات الصناعية والتي من أهمها نظام الحوافز والدعوم التي تقدم للصناعات المختلفة في معظم اقتصادات دول العالم بان لها أهمية كبيرة، الا انها تلعب دوراً محدود في مجمل أنشطة الاقتصاد الكويتي كون الاخير اقتصاد ريعي يجعل له دور محدود في الناتج المحلي الاجمالي وبالرغم من أن عام ٢٠١٨ شهد ارتفاع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات غير النفطية نحو ٥.٢٤٧ مليون دينار ومعدله ١.١ % لتصل إلى نحو ٩.٢٣٤٢٨ مليون دينار، مقارنة بنمو قيمته نحو ٨.٤٠٣ مليون بمعدل ١,٨% خلال عام ٢٠١٧، إلا أنه ما زالت تشكل الايرادات النفطية نسبة ٩٠% وبقية النسب هي رسوم مباشرة وغير مباشرة، وهذا يؤكد ضرورة منح وتطوير النظم والتسهيلات والحوافز المقدمة للمناطق الصناعية وللقطاع الصناعي وتوفير بيئة صالحة لنموه لجذب الاستثمارات الصناعية ليساهم في التنمية الاقتصادية بدولة الكويت.(بنك الكويت المركزي،٢٠١٨)

ثانياً: أهمية البحث

إن أهمية نظام التشجيع والتسهيلات التي تقدم لتنمية المناطق الصناعية من ضمن مجموعة الحوافز التي تعتبر من أهم الاليات التي تساهم في تنمية المناطق الصناعية وجذب الاستثمارات الصناعية بغرض توسعة القاعدة الإنتاجية وجذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ومن ثم تنمية القطاع الصناعي الذي يلعب دورا كبيراً مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى في سد حاجة الدولة من المنتجات وتوفير فرص العمل واعطاء ديناميكية له توفر مساحة كبيرة للتنمية مما يعطي القطاع الصناعي الخاص دورا في زيادة الاستثمارات الصناعية، ومن ثم يجب توفير كل امكانات التطوير والاستثمار له من خلال مناخ استثماري يتضمن توفير نظم للحوافز والدعم الصناعي.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة أهمية التسهيلات والمزايا التي تقدم لتنمية المناطق الصناعية وتساهم في تنمية وجذب الاستثمار الصناعي ودورها واهميتها في تسريع نمو القطاع الصناعي في دولة الكويت من خلال التعرف على الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت ودورها في تنمية ودعم المناطق الصناعية وأنواع المزايا والتسهيلات والإجراءات التشجيعية التي تقدمها لتنمية المناطق الصناعية، وكذلك دور الهيئة في توفير الحماية للمنتجات الصناعية الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، بالإضافة الى التعرف على استراتيجية الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت في تنمية الصادرات الصناعية.

لذا فإن الدراسة تضطلع بإنجاز عدد من الأهداف على المستوى النظري والتطبيقي، وعلى النحو الآتي :

١- تقديم أسس نظرية لمفهوم الحوافز وأدوارها وأهدافها .

٢- التعرف على دور السياسات المتمثلة في المزايا والتسهيلات والإجراءات التشجيعية للقطاعات الصناعية في التنمية الاقتصادية .

٣- استعراض تجربة دولة الكويت في دعم المناطق الصناعية والقطاع الصناعي لزيادة معدلات الاستثمار.

رابعاً: فرضية البحث

أدت التسهيلات والمزايا التشجيعية للمناطق الصناعية والحماية من الممارسات الضارة إلى تنمية القطاع الصناعي في دولة الكويت وكذلك جذب الاستثمارات الصناعية والتي هي جزء من السياسة الصناعية التي تلعب دور مهماً في تشجيع الصناعات الوطنية.

المبحث الثاني: السياسات التشجيعية والحوافز

مقدمة:

تهدف السياسة الاقتصادية لدولة الكويت إلى التنويع من خلال تقليل الاعتماد الأساسي السائد اليوم قطاع تصدير النفط، ولكن يبدو أنه من المؤكد استمرار هذا القطاع المركز الأول بالنسبة للموارد الأخرى، إذ ان عائداته الضخمة تكّون مصدر التمويل الرئيسي لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما أهداف قطاع الصناعات التحويلية فقد استندت على رفع طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية بحيث يتمكن من إنتاج مجموعة متنوعة من السلع، وبتكاليف تساعده على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. والاستفادة من المزايا الكبيرة التي تتيحها الأسعار المنخفضة للطاقة والكميات الوفيرة من المواد الخام الناتجة عن البترول ومشتقاته الصناعية والثروات الزراعية والمعدنية والسمكية واستغلال هذه المزايا والموارد لتنويع القاعدة الصناعية. وتوسيع وتعميق صلات المملكة بالتكنولوجيا العالمية الحديثة. اضافة الى تشجيع الاستفادة من كامل طاقات القطاع الخاص في الصناعات التحويلية. وتحقيق تنمية صناعية إقليمية متوازنة. وكذلك رفع إنتاجية القطاع الصناعي بتشجيع قيام المصانع ذات الطاقات الإنتاجية المثلى.

وتوجهت الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي إلى توسيع القاعدة الصناعية وتطوير القطاعات الرئيسية فيها من خلال تطبيق السياسة والحوافز الصناعية، ولاتزال التسهيلات الصناعية تلعب دوراً في قرارات السياسة العامة للبلدان وتؤثر في سلوك الوكالات التنموية، وقد تحققت نتائج ملموسة في العديد من البلدان في إقامة الصناعات المختلفة إلا أنه في عقد الثمانينيات تغيرت الفكرة السائدة عن السياسة والحوافز الصناعية إذ أن المقاربات التقليدية للسياسة الصناعية قد أدت الى سوء توزيع العمل ورأس المال فيما بين الصناعات المختلفة ولم يتحقق التحسن المتوقع في النمو طويل الأمد في الإنتاجية الكلية، ولذا اعتبر البعض بأن الحوافز الصناعية أضافت تكاليف كثيرة على الاقتصادات المعنية انعكست بشكل فساد وأنظمة

مالية ضعيفة، فضلاً عن أنها تعمل على إعادة توزيع الموارد بين الصناعات بالشكل الذي لا يتطابق مع إشارات السوق.(شافادين، ٢٠٠٨)

أولاً: تعريف التسهيلات أو المزايا الصناعية

هناك تعريفات عديدة ومختلفة لمصطلح التسهيلات أو المزايا الصناعية، حيث تم تعريفها في الولايات المتحدة بأنها منظومة من الإجراءات الحكومية مصممة لدعم الصناعات التي تمتلك إمكانيات تصديرية وخلق فرص العمل ودعم البنية التحتية للإنتاج. وهناك من يستخدم تعريفاً أوسع بحيث يشمل كل السياسات المصممة لدعم الصناعة بما فيها محفزات الاستثمار المالية والنقدية والاستثمار المباشر ومحفزات للبحوث والتطوير وسياسات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إن مثل هذا التعريف يشمل الدعم المباشر لتأسيس وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية والسياسية والتجارية وسياسة المنافسة وإجراءات منع تشكل الاحتكار. (Bora, 2000)

والبنك الدولي يعطي تعريفاً عملياً للحوافز الصناعية حيث يؤكد على أن الحوافز الصناعية تمثل جهود الحكومة لتغيير الهيكل الصناعي بهدف تشجيع النمو والاستثمارات المستندة الى الإنتاجية. (Pack, 2001)، ومن جهة اخرى هناك تعريف آخر للحوافز الصناعية وهو بمثابة تركيب يجمع بين أفكار ونظرية شومبيتر (Shumpeter)والنظرية التطورية والنظرية الهيكلية، والتي تدعو للتدخل في القطاعين العام والخاص في التنمية الصناعية، وطبقاً لهذه المقاربة فإن الحوافز الصناعية هي منظومة من الأدوات (إجراءات وأشكال من التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي) بحيث تستطيع الدولة من خلالها تشجيع وتطوير نشاطات أقتصادية وصناعية محددة.

وعليه فإن الحوافز الصناعية، وإن أختلفت مفاهيمها في التوسع أو التضييق، فإنها بمثابة وسيلة لتحقيق الهدف التنموي ببناء طاقة إنتاجية وتشجيع وجذب الاستثمارات الصناعية.

إن عملية تطبيق الحوافز الصناعية تعتمد على مجموعة من الأدوات المختلفة ومنها: -

١. زيادة الصناعات الاستراتيجية الأساسية وغيرها من قبل الحكومة مباشرة.
٢. تأسيس أو تشجيع أقامة التجمعات الصناعية (Conglomerations) وهذه تعني اتحاد عدد من الصناعات مع بعضها بمؤسسة واحدة.
٣. أستخدام وسائل الحماية المختلفة السعرية وغير السعرية لتشجيع الأستثمار الصناعي.
٤. تقديم الحوافز الضريبية والمالية في مجالات استثمارية معينة.
٥. توفير التمويل الميسر قصير ومتوسط وطويل الأمد للاستثمار الصناعي.
٦. تأسيس البنى التحتية وتقديم مختلف الخدمات التي تحتاجها الصناعة بما فيها إقامة ما يعرف بالعناقيد الصناعية (Industrial Clusters) وهي عبارة عن تجمع مصانع متشابهة في مكان واحد قرب مصنع كبير وبما يشبه عناقيد العنب، فضلاً عن دعم جهود البحث والتطوير وتأسيس ودعم المصارف وتطوير مؤسسات تسويق الصادرات وتوفير المعلومات للقطاعين العام والخاص. (نبيل، ٢٠٠٥)

وتلعب الحكومة ادواراً عديدة في مجال الحوافز والسياسات الصناعية، فهي منتج مباشر ومستهلك (من خلال تأمين فرص التسويق للصناعات الاستراتيجية)، ومنظم (من خلال تحديد مستوى الانتاج لبعض النشاطات واخيراً كوكيل مالي ومستثمر (من خلال التأثير على سوق الأتمان وتشجيع توزيع الموارد المالية).

وتجدر الاشارة الى ان هناك نوعين من سياسات الحوافز الصناعية، الأول السياسة الصناعية العمودية (Vertical Industrial Policy) والثاني السياسة الصناعية الأفقية (Horizontal Industrial Policy) فالسياسة العمودية هي التي تطبق الإجراءات المختلفة على قطاعات معينة (منتقاة) في حين أن السياسة الأفقية هي التي تطبق الإجراءات ذاتها على جميع القطاعات الصناعية، وعليه فإن السياسة العمودية تستهدف التأثير على أنتاج صناعات معينة في حين تركز السياسة الأفقية على تحسين نوعية المستلزمات في عملية النتاج والتي تفيد جميع الصناعات، وأن مثل هذه الإجراءات تشمل تشجيع التعليم والتدريب المهني وبناء البنى التحتية

وتشجيع تدفق ونقل التكنولوجيا ودعم البحوث والتطوير وضمان حقوق الملكية والتطبيق القانوني للعقود، والسياسة الأفقية لا تتطلب الكثير من البنى التحتية والمؤسسية بل تتطلب عدداً قليلاً من الوسائل والأدوات مثل إجراءات الدعم وتكديس رأس المال البشري وإجراءات عامة لدعم النشاطات الإنتاجية كما أنها تتضمن محفزات للبنية التحتية وتطوير بنية الأعمال.

وهناك مدخلان مختلفان تجاه السياسة الصناعية، الأولى تعارض أستخدام الحوافز الصناعية وتبناها الليبراليون الجدد (Neoliberals) في الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية تؤيد أستخدام الحوافز الصناعية ويتبناها المعارضون لطروحات الليبراليين الجدد والذين يتبعون المنهج الذي يجمع بين أفكار شومبيتر وأفكار النظرية التطورية والنظرية الهيكلية.

إن فحوى المدخل الاول تمثل في الأفكار التي تضمنها ما يعرف بـ تفاهم واشنطن والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وكذلك قواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) والمدخل الثاني فيمثلها مجموعة من كبار الكتّاب الأقتصاديين من أمثال (Reading, Das Gupta, wade,R , Lall,S Stiglits,J , Rodrik,D وهؤلاء يشيرون الى العوامل العديدة التي تؤكد الحاجة الى استخدام سياسة الحوافز الصناعية.(Haque, 2007)

ثانياً: فلسفة سياسة الحوافز الصناعية

ظهرت منذ الثمانينات تغيرات في الفلسفة الأقتصادية السائدة والتي كانت تميل لصالح الليبرالية الجديدة والتي لا تؤيد التدخل الحكومي في النشاطات الأقتصادية أكثر مما تستدعيه الحاجة الى الاستثمارات في التعليم والصحة والأمن، وطبقاً للمدخل التقليدي التي يتبناها هؤلاء فإن سياسة الحوافز الصناعية ليس لها مكان في التنمية الأقتصادية، وحجتهم في ذلك أن تنمية البلد يجب تركها الى عمل قوى السوق، وأن حرية التجارة هي المعول عليها لتقييد هيكل المحفزات لصالح الصادرات وجذب الاستثمارات الخاصة (بما فيها الأجنبية) الى المجالات التي يتمتع بها البلد بميزة نسبية

تساعد على التصنيع والنمو، وهذه الطروحات والنظريات والأفكار هي التي يتبناها النظام الرأسمالي والنظرية الاقتصادية المعروفة لجميع الأقتصاديين وغيرهم.

واخيراً فأن الاستراتيجية التنموية التي سادت في بداية الثمانينات قد عكست طروحات تفاهم واشنطن والتي تستند على الشكوك الاساسية تجاه قدرة قطاع الدولة على التدخل الفعال لتطوير قطاعات محددة، كما اعتبرت بأن قدرة الدولة محدودة لتحديد اي المنتوجات سوف يكون لها تأثير على النمو والتحول الهيكلي. وبذلك فأنهم يقولون بأن القطاع الخاص هو المعّول عليه لتشخيص القطاعات الواعدة وتطويرها. (نبيل، ٢٠٠٥)

ونجد انه يوجد فئة أخري يرفضون فرضية التكيف الآلي لقوى السوق ويعترفون بالدور الاساسي الذي يلعبه التغير التكنولوجي في التنمية، ولهذا فأن السوق لا تضمن بالضرورة توزيع الموارد الاقتصادية للنشاطات التي تتمتع بالعوائد المتزايدة، وطبقاً لهذه النظرية فأن التدخل الحكومي ضروري لخلق المحفزات التي تجعل من الممكن البحث عن الامكانات التكنولوجية ودعم تراكم القدرات الانتاجية والمعرفية.

ثالثاً: المبررات لاستخدام سياسة الحوافز الصناعية

بعد موجة المعارضة الشديدة لاستخدام سياسة الحوافز الصناعية من بعض الاوساط، عادت هذه السياسة من جديد لتصبح النظام السائد وذلك في اعقاب الازمة المالية العالمية، حيث ادت الازمة الى اعادة النظر في الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومات واكتسب التدخل الحكومي في الاقتصاد قدراً من الشرعية، ويتوقع ان يتعزز هذا التوجه وفي الولايات المتحدة الامريكية تم إنفاق المليارات من الدولارات لدعم تصنيع السيارة التي تعمل بالهيدروجين، وتقوم فرنسا باقتراض الملايين من اليورو لدعم ما تعتبره صناعات النمو، وهكذا تقوم اغلب بلدان العالم باستخدام السياسات الصناعية على نحو او آخر ومن بينها الصين وسنغافورة والبرازيل وتشيلي وبريطانيا وغيرها، وهناك العديد من المبررات الاقتصادية التي تستخدم لتبني سياسة الحوافز الصناعية وأهمها: (بركات،٢٠٠٦)

أ- ان السوق الدولية متركزة بشكل أكبر من السابق، والانتاج العالمي والتجارة الدولية والتكنولوجيا اصبحت تخضع الى هيمنة الشركات متعددة الجنسية وتسارع التغيرات التكنولوجية، وأصبح الانتاج مكثفاً للمعرفة، كل هذه العوامل تؤثر سلباً على آفاق التنمية في البلدان النامية مما يفرض الحاجة لدى البلدان المذكورة للتدخل الحكومي.

ب- ان وجود حالة فشل السوق (market failure) تعيق وظيفة الاسواق الحرة وتمنع قدرة البلدان على تحقيق الاهداف التنموية، ولهذا فأننا نحتاج في مثل هذه الحالة الى تدخل الدولة للتغلب على فشل الاسواق واستخدام سياسة الحوافز الصناعية ولهذا فأن وجود حالة فشل السوق يعتبر مبرراً تقليدياً لاستخدام السياسة الصناعية العمودية.

ت- وفضلاً عما تقدم يشير المؤيدون لاستخدام سياسة الحوافز الصناعية الى ان هناك مجالاً للتدخل عندما تكون الاسواق يشوبها التشوه (distortion) وغياب شروط المنافسة، أو عندما تكون السوق ليست كاملة أي غياب شروط المنافسة الكاملة.

ث- ومن المبررات الاخرى هي ان التدخل الحكومي استند على مقولة العامل المفقود في البلدان النامية (هو رأس المال والتكنولوجيا والريادة والتي لا تظهر من خلال قوى السوق لوحدها) ولهذا فأن الحكومة تحتاج الى وسائل عديدة لتحقيق النمو.

رابعاً: الانتقادات الموجهة الى سياسة الحوافز الصناعية:

هناك العديد من الانتقادات التي توجه ضد استخدام السياسة الصناعية وخصوصاً العمودية منها، وأهمها: (الكواز، ٢٠٠٦)

أ. إن استخدام سياسة الحوافز الصناعية يخضع دائماً للجدل والنقاش وذلك بسبب تأثيرها على اعادة توزيع الموارد فيما بين الصناعات بطرق لم تكن متوافقة مع

مؤشرات السوق مما يجعلها مشوهة لمؤشرات السوق وتجعل أداء الصناعة ضعيفاً.

ب. إن تفضيل بعض الصناعات أو القطاعات على غيرها يشجع السلوك الربحي لدى بعض مجموعات المصالح للتأثير على السياسة العامة ويعملون على تثبيت سياسات الدعم لأغراض ومنافع شخصية.

ج. إن عودة أفكار المدرسة النيوكلاسيكية كان لها تأثير على عملية التصنيع اذ انها حاولت ربط السياسة الصناعية المشوهة مع الاداء الضعيف، وبالنسبة الى الذين يبررون التدخل الحكومي استناداً الى حالة فشل السوق فأن اتباع المدرسة المذكورة يرون بأن احتمال فشل البيروقراطية أسوأ من فشل السوق.

سادساً: سياسة الحوافز الصناعية والدعم في ظل منظمة التجارة العالمية:

هناك العديد من العوامل التي أثرت سلباً على فعالية وتطبيق سياسة الحوافز الصناعية وأهمها قواعد منظمة التجارة العالمية والعولمة والطبيعة المتغيرة للأقتصاد العالمي والمؤسسات التمويلية الدولية والتي تفرض شروطاً صعبة لإقراض البلدان النامية وسياسات اللبراليين الجدد والتي تم ذكرها سابقاً إلا أن تأثير منظمة التجارة العالمية على السياسة الصناعية كان أكبر وأهم. ولهذا سوف نتعرض في هذا الجزء باختصار الى التأثير السلبي لمنظمة التجارة العالمية على سياسة الحوافز الصناعية من خلال العديد من الوسائل والإجراءات الواردة في قواعد المنظمة المذكورة.

لا شك أن تأسيس منظمة التجارة العالمية والأتفاقيات التي نجمت عنها والتي حررت التجارة متعددة الأطراف قد تركت تأثيراتها السلبية على السياسات الأقتصادية عموماً والسياسة الصناعية على وجه الخصوص، فنظام الحصص لم يعد يمثل أداة لهذه السياسة، وأن أنظمة الحماية الجمركية وأشكال الدعم المقدم للقطاع الصناعي قد خضعت لقواعد المنظمة المذكورة حيث تم تخفيض التعرفة الجمركية وتم منع القيود الكمية (نظام الحصص) على الاستيرادات، كما ان تزايد الاتفاقيات الثنائية او الاقليمية قد أدى الى انحسار المساحة العامة للسياسة المتاحة للبلدان النامية، ويشار هنا بأن

الاتفاقيات المذكورة تعمل على توسيع مساحة القوانين والانظمة فوق ما هو موجود في قواعد منظمة التجارة العالمية، إن مثل هذه الاجراءات بطبيعة الحال تركت تأثيرات سلبية على السياسات الصناعية وخصوصاً في البلدان النامية.

وهناك جوانب عديدة اخرى للتأثيرات السلبية لمنظمة التجارة العالمية على المنتجات الصناعية وعلى النشاط الصناعي عموماً وبالأخص في البلدان النامية والتي تتعلق بالعديد من الاتفاقيات العامة. (الدجاني، ٢٠٠٠)

إن الدول النامية تعتقد بأن القائمة التي حددتها المنظمة يجب ان لا يتم توسيعها لتشمل اجراءات أخرى، كما ان فترة التحول للبلدان الاعضاء من البلدان النامية يجب ان تمدد لكي تكون مناسبة، وعليه فأن الاتفاقية المذكورة تعد ضد مصالح البلدان النامية.

المبحث الثالث
دور الهيئة العامة للصناعة في تنمية المناطق والقطاع الصناعي الكويتي

مقدمة:

اهتمت دولة الكويت بالمناطق الصناعية والمستثمرين الصناعيين إيماناً منها بالدور الكبير الذي تلعبه الاستثمارات والصادرات الصناعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بالإضافة الى توقعها بأن تقوم هذه الاستثمارات من خلال انشاء المشروعات والصناعات المتعددة بحل مشكلة التوظيف من خلال استيعابها للشباب، ولذا قامت حكومة دولة الكويت من خلال مؤسساتها المختلفة بالعديد من الاجراءات للتيسير على المستثمر الصناعي وتسهيل الاجراءات اللازمة للاستثمار وإعطاء حزمة من الحوافز التشجيعية لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية ووضع استراتيجية مستقبلية لتشجيع القطاع الصناعي وزيادة معدلاته.

وهكذا فقد أصبح من الضروري توضيح الصورة المستهدفة للقطاع الصناعي على المدى البعيد، وفق استراتيجية محددة المعالم والغايات والوسائل، تقوم على أساس تحديد مسارات الحركة المتاحة في المراحل المختلفة للعمل بها، واختيار حزمة السياسات المناسبة لبلوغ هذه الصورة.

ومن أهم الهيئات التي تم إنشاؤها بدولة الكويت هي الهيئة العامة للصناعة وكانت أهم أهدافها تطوير ومراقبة الأنشطة الصناعية في دولة الكويت من خلال تشجيع الصناعات المحلية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لهذه الصناعات.

وسوف يتم تناول المبحث الثالث من خلال ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أولاً: المزايا والتسهيلات التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت.
ثانياً: الحماية للمنتجات الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.
ثالثاً: استراتيجية الهيئة العامة للصناعة في تنمية الصادرات الصناعية.

أولاً: المزايا والتسهيلات التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت

١- نبذة عن الهيئة العامة للصناعة:

أنشأت الهيئة العامة للصناعة في ١٥ يناير ١٩٩٧ وهي هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يشرف عليها وزير التجارة والصناعة، وتمثل الهدف من إنشاء الهيئة تطوير وتسويق ومراقبة الأنشطة الصناعية في دولة الكويت من خلال تشجيع الصناعات المحلية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لهذه الصناعات لتشمل منتجات إستراتيجية تخدم الأمن الوطني مما يؤدي إلى زيادة مصادر الدخل القومي وهو من الأهداف الأساسية للهيئة العامة للصناعة.

كما أنه من الاهتمامات الأساسية للهيئة تعميق الحس الصناعي لدى المواطنين وإيجاد الدراسات الصناعية والتنسيق بين الصناعات المتواجدة والمستقبلية لدول الخليج

والدول العربية كافة بهدف دعم التعاون الصناعي بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية.

تهدف الهيئة العامة للصناعة إلى تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والاشراف عليه وتنمية القاعدة الصناعية حتى تتحقق أهداف الاقتصاد الوطني، ويدخل في ذلك ما يلي :

١. تشجيع الصناعات المحلية وتطويرها وحمايتها.
٢. توسيع القاعدة الانتاجية الصناعية والحرفية.
٣. تنويع مصادر الدخل القومي.
٤. دعم وتنمية وتشجيع إنتاج السلع الاستراتيجية اللازمة للأمن القومي والغذائي.
٥. تهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من الأيدي العاملة الوطنية ذات الكفاءة الفنية.
٦. تعميق وتنمية وتشجيع الحرف الصناعية.
٧. تعميق الوعي الصناعي لدى المواطنين وإبراز الدور الإيجابي للتنمية الصناعية مع إعداد ونشر الدراسات والبحوث وتوفير نظم المعلومات الصناعية وتشجيع التطوير والإبداع.
٨. التنسيق بين الصناعات القائمة والمقترح إقامتها مستقبلاً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خاصة، والدول العربية عامة، تحقيقاً للتكامل وتجنب المنافسة الضارة.
٩. توثيق التعاون الصناعي مع مختلف الدول والمنظمات الدولية لتوفير الخبرات والمعلومات اللازمة للتنمية الصناعية المحلية.
١٠. زيادة حصة الصادرات الصناعية الكويتية في الأسواق العالمية وخلق فرص استثمارية صناعية تصديرية

وتختص الهيئة بكل ما يتعلق بتهيئة النشاط الصناعي وتطويره بوضع خطة للتنمية الصناعية واقتراح مواقع المناطق الصناعية والحرفية وتخطيط وتجهيز البنية

الأساسية للمناطق الصناعية والحرفية وما يلزم من خدمات صناعية ومرافق عامة، وقد اهتمت الهيئة بالمشروعات الصناعية عامة وبالمشروعات الصناعية الصغيرة خاصة وقد تمثل ذلك في إنشاء قسم تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية، وذلك بهدف تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية وزيادة مساهمة هذه الصناعات في الناتج الصناعي القومي بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعاتهم الخاصة بما يكفل تخفيف العبء على مجالات العمل الحكومي .

٢- الحوافز الصناعية التي تقدمها الهيئة العامة الصناعة لتشجيع الاستثمار الصناعي:

١- الإعفاءات الجمركية:

بهدف دعم الصناعة الوطنية بما لا يتعارض مع الاتفاقيات الإقليمية والدولية لا سيما اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، اتفقت الدول الأعضاء علي مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعفاء واردات المنشآت الصناعية من الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام الاولية ونصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي، حيث اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي على إعفاء مدخلات الصناعة الوطنية من الضرائب (الرسوم) الجمركية بعد قيام الاتحاد الجمركي بينها، وذلك ايماناً منهم بأن يؤدي ذلك إلي تعزيز قدرة الصناعة الوطنية، ويدعم جهود دول المجلس لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ومما يساعد على خلق فرص عمل للقوي العاملة الوطنية، بالإضافة إلي زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي.

وتستفيد من نظام الاعفاء من الرسوم الجمركية المنشأت الصناعية الحاصلة على ترخيص صناعي صادر من الجهة المختصة بالصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تقوم هذه المنشأت تعبئة نماذج خاصة باستيراد الآلات والمواد الداخلة

مباشرة في انتاجها ومن ثم إعفائها بمجرد وصولها إلى أي منفذ من منافذ دول المجلس. (الهيئة العامة للصناعة، ٢٠١٥)

وتقوم الهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت بإعفاء واردات المنشآت الصناعية من المستلزمات الإنتاجية من الآلات والمعدات وقطع التبديل التي اشارنا بها من قبل واللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي وفقا لضوابط إعفاء مدخلات الصناعة من الضرائب (الرسوم) الجمركية بدول المجلس.

جدول رقم (٢)

قيمة الإعفاءات الجمركية للمستثمرين الصناعيين

العملة/ مليون دينار الكويتي

السنة	عدد المنشأت	الواردات	قيمة الاعفاءات
٢٠١٢	٦٨٤	٥٣٢.٢	٢٦.٦
٢٠١٣	٦٨٥	٥٥٠.٢	٢٧.٥
٢٠١٤	٧٢٧	٨٣٥.٧	٤٢
٢٠١٥	٧٤٣	٣٥٢٧.٥	١٧٦.٤
٢٠١٦	٨٠٤	١٣٥٨.٥	٧٠
٢٠١٧	٩١٠	٢٢٨٧	١١٢.٤

المصدر: الهيئة العامة للصناعة، تقارير سنوية، ٢٠١٧.

ويتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة تدريجية في عدد المنشآت الصناعية يصاحبها تطور في قيمة الإعفاءات الممنوحة من الدولة للصناعات المختلفة خلال الأعوام من ٢٠١٢ الي ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة الإعفاءات ٢٦.٦ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٢، وبلغت ٧٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٦، وذلك بنسبة بلغت ١٦٣% خلال فترة الخمس سنوات الماضية، ثم بلغت في عام ٢٠١٧ قيمة الاعفاءات

١١٢.٤ مليون دينار كويتي وهو مؤشر يدل على زيادة الحوافز المقدمة للصناعيين تحفيزاً لهم وزيادة معدلات الاستثمارات الصناعية خاصة في المناطق الصناعية بدولة الكويت.

جدول رقم (٣)
عدد المنشأت الصناعية موزعة حسب النشاط الصناعي
للفترة من عام (٢٠١٤- ٢٠١٨)

م	النشاط الصناعي	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١	الأغذية والمشروبات والتبغ	١٠٨	١٢٠	١٢٩	١٤١	١٤٧
٢	المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	٣٠	٣٠	٣١	١٩	١٩
٣	صناعة الخشب ومنتجاته	٨٢	٨٣	٨٤	٢٢١	٢٢
٤	الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٧٨	٧٩	٧٩	١٩٧	١٩٨
٥	الكيماويات والمشتقات النفطية	١٧٥	١٧٩	١٨١	١٠٤	١٠٥
٦	المنتجات التعدينية غير المعدنية	٢٣٦	٢٤٠	٢٤٤	١٩٨	١٩٩
٧	المنتجات المعدنية الأساسية	٨١	٨٥	٨٩	٢٦	٢٦
٨	المنتجات المعدنية الأساسية المصنعة	١٩٧	١٩٧	١٩٩	٧٧	٧٩
٩	صناعة تحويلية أخري	١٥	١٦	١٨	٨٢	٨٢
	الإجمالي	**١٠٠٢**	**١٠٢٩**	**١٠٤٥**	**١٠٦٥**	**١٠٧٨**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة، النشرة الإحصائية، سنوات (٢٠١٤/٢٠١٥/٢٠١٦/٢٠١٧/٢٠١٨).

ويتضح من الجدول السابق أن هناك ازدياد في عدد المنشآت الصناعية بنسب ضئيلة خلال الأعوام من ٢٠١٤ الي ٢٠١٨، حيث زادت عدد المنشآت ضئيلة بلغت بنسبتها ٧% خلال فترة الخمس سنوات الماضية، كما يتلاحظ ان نسبة زيادة

القطاعات الصناعية المختلفة (تسعة قطاعات رئيسية) تكاد تكون متساوية بين كافة القطاعات.

جدول رقم (٤)
عدد الحرف الصناعية موزعة حسب النشاط الصناعي

للفترة من عام (٢٠١٥- ٢٠١٨)

م	النشاط الصناعي	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١	**الأغذية والمشروبات والتبغ**	٤٨٣	٥٦٥	٦٣١	٦٧٩
٢	**المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية**	٢٥	١	٤١	٧٠
٣	**صناعة الخشب ومنتجاته**	٧٨	٨٣	٨٦	٩٣
٤	**الورق ومنتجاته والطباعة والنشر**	٧٨	٩٤	١١٢	١٣٨
٥	**الكيماويات والمشتقات النفطية**	٣٧٠	٤٠٩	٤٥٣	٤٩٣
٦	**المنتجات التعدينية غير المعدنية**	٤٢٣	٤٣٢	٤٧٣	٥٣٩
٧	**المنتجات المعدنية الأساسية**	١٠٦	١١٤	١١٩	١٢٠
٨	**المنتجات المعدنية الأساسية المصنعة**	١٤٥	١٥٤	١٧٣	٢٠٢
٩	**صناعة تحويلية أخري**	٢٣١	٢٤٣	٢٧٢	٣٠٦
	الإجمالي	**٧٧٥٦**	**٨٥٠٠**	**٩٤٤٠**	**١٠٥٦٠**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة، النشرة الإحصائية، سنوات (٢٠١٥/٢٠١٦/٢٠١٧/٢٠١٨).

ويتضح من الجدول السابق أن هناك ازدياد في عدد الحرف الصناعية خلال الأعوام من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨ حيث بلغت نسبة الزيادة ٨.٧%، ١٠%، ١٠.٦% على التوالي، علماً بأن عدد الحرف الصناعية زاد بنسبة ٢٦.٥% مقارنة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨.

ويلاحظ زيادة ملحوظة بقطاع المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية بنسبة ٦٤% وبلغت نسبة قطاع الأغذية ٢٩% مقارنة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، كما بلغت نسبة قطاع البتروكيماويات ٢٥% خلال نفس المدة الزمنية وهذا يرجع للميزة التنافسية لدولة الكويت في مجال النفط وتوفر المواد الخام لقطاع البتروكيماويات.

ويرجع أسباب ارتفاع عدد الحرف الصناعية مقارنة بعدد المنشآت الصناعية نظراً لسهولة الحصول على ترخيص صناعي بالنسبة للحرف، بينما متطلبات الحصول على ترخيص منشأة صناعية يتضمن تقديم دراسة جدوى تفصيلية والحصول على قسيمة صناعية كبيرة المساحة.

٢- <u>أفضلية الشراء</u>

تعطى المنتجات الصناعية الوطنية الأولوية في المشتريات في عامة الأجهزة الحكومية سواءً كانت وزارات أو مؤسسات الحكومية والهيئات العامة والشركات الحكومية والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٥١% من رأس مالها، ووفقاً للقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس تعطى المنتجات الوطنية أولوية في الأسعار على مثيلاتها من المنتجات الأجنبية بنسبة لا تقل عن (١٠ %) وذلك بإضافة النسبة المذكورة على سعر المنتج الأجنبي فإذا أصبح سعر المنتج الوطني أقل من أو يساوي سعر المنتج الأجنبي بعد إضافة النسبة المذكورة يؤخذ به، وإذا كان أكبر يؤخذ سعر المنتج الأجنبي.(الهيئة العامة للصناعة،٢٠١٧)

ويشترط في المنتجات الوطنية والمنتجات الأجنبية مطابقتها لمواصفات هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعتمدة وأن لم يوجد يعمل بالمواصفات العالمية، وحرصاً من دولة الكويت على تطبيق أحكام الأولوية في المشتريات الحكومية، صدر قرار وزير التجارة والصناعة (رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة) بشأن تشكيل لجنة المتابعة تنفيذ أحكام الأولوية المقررة لمشتريات

الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة لمنتجات المحلية، وتتكون هذه اللجنة من عدة جهات مثل وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية ولجنة المناقصات المركزية وغرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد الصناعات الكويتية وجهاز متابعة الأداء الحكومي وممثلين من الهيئة العامة للصناعة، بحيث تتلقى هذه اللجنة من المصانع الوطنية الشكاوي بشأن عدم التزام الجهات الحكومية لشراء منتجاتهم المحلية.

٣- تأهيل المنشآت الصناعية للمنشأ الوطني

حيث يتم دراسة تأهيل المنشآت الصناعية من خلال احتساب القيمة المضافة التي تؤهلها لتصدير منتجاتها الى الدول العربية معفاة من الرسوم الجمركية المطبقة في هذه الدول بموجب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري المبرمة بين الدول العربية.

ويشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني آن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدول عن (٤٠) % من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة. (جامعة الدول العربية، ٢٠١٦)

ويتم اعتماد عناصر القيمة المضافة الحالية بشأن تأهيل المنشأت الصناعية لصفة المنشأ الوطني من خلال:

١. الأجور الصناعية
٢. الاستهلاكات للأصول الثابتة (مباني – معدات)
٣. الإيجارات
٤. الفوائد على القروض
٥. المصروفات العمومية والإدارية
٦. قيمة مستلزمات الإنتاج الوطني (مواد خام + مواد مساعدة+ نصف مصنعة+ وقود وطاقة وماء+ مواد تعبئة وتغليف)

٧. قيمة مستلزمات الإنتاج الأجنبي (مواد خام + مواد مساعدة+ نصف مصنعة+ وقود وطاقة وماء+ مواد تعبئة وتغليف)

ويتم احتساب القيمة المضافة من خلال المعادلة التالية:

القيمة المضافة (ق.م) % = اجمالي تكاليف الإنتاج - اجمالي المستلزمات الإنتاجية الأجنبية

اجمالي تكاليف الإنتاج

وتمثل اجمالي تكاليف الإنتاج مجموع العناصر من رقم (١) الى (٧) السابقة.

٤- دعم وتنمية الصناعات الصغيرة

اهتمت الهيئة العامة للصناعة بالمشروعات الصناعية عامة وبالمشروعات الصناعية الصغيرة خاصة وقد تمثل ذلك في إنشاء قسم تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية وذلك بهدف تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية وزيادة مساهمة هذه الصناعات في الناتج الصناعي القومي بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعاتهم الخاصة بما يكفل تخفيف العبء على مجالات العمل الحكومي (الهيئة العامة للصناعة، ٢٠١٦).

وإيماناً من الهيئة بأهمية دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الصناعية حيث تعد نواة لإنشاء جيل من المبادرين والمستثمرين الصناعيين وقد صدر القرار رقم ٨ /٩٩ لعام ١٩٩٩ عن مجلس إدارة الهيئة العامة والذي نص بالموافقة على إنشاء مجمع للصناعات الصغيرة والحرفية في منطقة الفحيحيل الحرفية ويهدف مجمع الصناعات الصغيرة والحرفية إلى التالي:

أ- دعم الصناعات الصغيرة والحرفية وتشجيع الشباب للتوجه الى العمل الحرفي واعطاء فرصة للمبادرين لإظهار قدراتهم وتنمية مهارتهم .

ب- خلق فرص عمل جديدة للشباب لإنشاء مشروعات خاصة بهم .
ت- توطين مخرجات التعليم وأصحاب الحرف الصناعية .
ث- تخفيف العبء من التوجه الى مجالات العمل الحكومي، المزايا التي تمنح لأصحاب الوحدات الحرفية في المجمع.
ج- تدريب الحرفيين في الورشة المركزية للتدريب بالتنسيق مع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي .
ح- توسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية والحرفية.
خ- دعم وتنمية وتشجيع إنتاج السلع الاستراتيجية اللازمة للأمن القومي والغذائي
د- التنسيق بين الصناعات القائمة والمقترح إقامتها مستقبلاً في نطاق تعاون دول مجلس التعاون لدول الخليج.
ذ- دعم العمالة الوطنية من قبل إعادة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة لمستثمري المجمع (العلاوة الاجتماعية – علاوة الأولاد).
ر- تمنح لأصحاب الحرف قروض مالية ميسرة من محفظة تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة التابعة لبنك الكويت الصناعي.

هذا بالإضافة إلى إعداد الدراسات وبرامج التنمية لهذه الصناعات واقتراح السبل الكفيلة لاستقطاب الخريجين الجدد وصغار المستثمرين وتشجيعهم على إنشاء مشروعاتهم الخاصة إلى إعداد الدراسات المعنية بإقامة حاضنات الاعمال والمجمعات الحرفية لدعم هذه الصناعات، وإعداد الدراسات المعنية بإقامة حاضنات الأعمال للصناعات الصغيرة والحرفية وإقامة المجمعات الحرفية لدعم هذه الصناعات .

٥- توفير القسائم الصناعية

تمثل الصناعة هاجساً تنموياً ملحاً لدولة الكويت، من أجل تنويع مصادر الدخل القومي، وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة، حيث يعد من أهم حوافز وعناصر الجذب التي ينبغي توفيرها للمستثمر الصناعي المحلي والأجنبي، هو الأراضي أو

القسائم الصناعية التي ستقام عليها المشاريع الصناعية، إيجاراً أو تمليكاً بمقابل رمزي وفترات سماح إن أمكن، أسوة بالدول التي حققت تقدماً صناعياً مشهوداً.

- حيث يتم تشجيع التصنيع وتوطين المنشآت الصناعية من خلال إعداد وتجهيز المناطق الصناعية وتقسيمها وتوزيعها على المستثمرين الصناعيين بأسعار تحفيزية (مدعومة).
- كذلك تقوم الهيئة بتوفير دراسات جدوى اقتصادية لفرص استثمارية صناعية وإعطاء أولوية لإقامتها، وتوفير بيانات واحصاءات عن الكيان الصناعي في الكويت والتي تساعد في اتخاذ القرار فيما يخص المستثمر الصناعي.

الا أن من أهم المعوقات التي يواجها المستثمر الصناعي هو توفير القسائم الصناعية وندرة الأراضي الصناعية وتأخر خلق منظومة موحدة تضم الصناعات الكويتية مثل المدن الصناعية التي باتت من أهم مقومات نجاح أي دولة صناعية.

٦- الخدمات الإلكترونية

قامت الهيئة العامة للصناعة بتطوير المعاملات والإجراءات الصناعية من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة على معاملات القطاع الصناعي ومنها:

الإجراءات الصناعية
استمارة تأهيل مورد
النماذج الإلكترونية
نظام التصاريح الآلي
نظام الصادرات الإلكتروني
الاستعلام عن الطلب الصناعي
نظام الإجراءات الإلكترونية (خاص لموظفين الهيئة)
التقرير الاحصائي الالكتروني
نظام المعلومات الجغرافية الصناعية
استمارة المسح الصناعي الالكتروني

نظام المواصفات الكويتية
تحديث بيانات المستورد في نظام المطابقة الوطني
استبيان انبعاث الغازات
نظام المنسق

ثانياً: الحماية للمنتجات الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

ترتب على انضمام دولة الكويت إلى منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، التزامها بتحرير تجارتها الخارجية، والالتزام بتطبيق القواعد الدولية المنظمة للسياسة الجديدة للتجارة العالمية التي تهدف إلى فتح الأسواق، وحظر استخدام الدول للقيود الإدارية والكمية للحد من الواردات أو لحماية صناعتها الوطنية، ووضعت القواعد التي تضمن إقامة ظروف المنافسة الحرة .

كما تضمنت هذه الاتفاقيات الآليات المسموح بها لحماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير العادلة في التجارة الدولية والتي تؤثر على ظروف المنافسة العادلة المتمثلة في سياسات الإغراق أو الدعم أو تدفق الواردات بكميات كبيرة غير طبيعية، وتنطوي اتفاقية منظمة التجارة العالمية على ثلاثة اتفاقات تنظم وتحدد أساليب وإجراءات الحماية ضد الممارسات غير العادلة في التجارة الدولية وهي اتفاقات مكافحة الإغراق، والدعم والاجراءات التعويضية، واتفاق الوقاية.

وفي سبيل التوافق مع التغيرات الهيكلية والقانونية والتي كان من ضمنها استحداث قسم مكافحة الاغراق في الهيئة العامة للصناعة ليكون الجهة المختصة بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتدابير الوقاية ومكافحة الإغراق والدعم والاجراءات التعويضية وذلك بالتنسيق مع مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة الموحد لدول مجلس التعاون، حيث يتم توفير الحماية للمنتجات الوطنية تجاه الممارسات الضارة في التجارة الدولية من خلال الاستفادة من القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول المجلس ولائحته التنفيذية.

وفي ضوء ذلك حرصت دولة الكويت على دور أساسي في حماية المنتجات الوطنية يتمثل في إيجاد بنية تشريعية لحماية الصناعات الوطنية تتوافق مع متطلبات تحرير التجارة من خلال التصديق على القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق المشار اليه سابقاً وكذلك تشكيل (مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون) وتزويده بالكوادر والخبرات القادرة على التعامل مع القضايا المتعلقة بالممارسات الضارة على صعيد التجارة، ويعمل على تطبيق هذه الاتفاقيات من خلال القوانين والتشريعات الخليجية الموحدة بشكل يتيح تقديم الحماية والمساعدة للصناعة المحلية والمنتجين المحليين الذين يعانون من ضرر نتيجة للممارسات التجارية الضارة أو الغير العادلة، وتتمثل هذه الممارسات في تزايد المستوردات من منتج معين إلى دول مجلس التعاون أو استيراده بأسعار إغراقيه أو مدعومة.

وتسعى الهيئة العامة للصناعة لبناء أساس قوي يدعم نظام التجارة الدولي ويوفر الحماية للمنتجين المحليين من الممارسات التجارية الخارجية الضارة وغير العادلة ويساندهم في تحسين أوضاع الصناعة المحلية وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، خاصة أننا مقبلين على توسع في العلاقات التجارية مع دول العالم فإن الوضع المستقبلي لمواجهة الآثار المحتملة الناجمة عن تحرير التجارة سيكون له أثار سلبية على مصانع كثيرة ستغلق ومشاريع عديدة ستفشل ومعدل البطالة سيتضاعف.

وتطرقت منظمة التجارة العالمية إلى تعريفات الممارسات الضارة في التجارة الدولية والتي تهدف إلى حماية الصناعات الوطنية للدول.

أولاً: اتفاق مكافحة الإغراق

تعتبر اتفاقية مكافحة الاغراق احدى وسائل المعالجة التجارية التي اتاحتها منظمة التجارة العالمية للدول الاعضاء لمواجهة الممارسات التجارية الضارة وغير العادلة، واتاحت للدول بتشكيل أجهزة تحقيق وطنية لتكون معنية بتطبيق

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بوسائل الحماية التجارية والتي منها اتفاقية مكافحة الاغراق.

وقد حددت المادة (٢) من اتفاقية مكافحة الإغراق مفهوم الإغراق بأنه هو إدخال منتج ما في تجارة بلد آخر بقيمة أقل من العادية، ويتحقق ذلك عندما يكون سعر تصديره إلى بلد آخر في الأحوال العادية للتجارة أقل من السعر المماثل للمنتج المشابه حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر، ويشترط لفرض رسم إغراق وفقًا للاتفاقية المذكورة أن يوجد أو يتحقق ضرر مادي لصناعة محلية منتجة لمنتجات مماثلة للواردات المغرقة، أو تهديد بوجوده، أو تأخير مادي لإقامة مثل هذه الصناعة، وأن تنسب الواردات المغرقة من خلال تأثيرها في أسعار المنتجات المماثلة للمنتج المستورد في وجود هذا الضرر المادي أو التهديد بوجوده.

ثانياً: اتفاق مكافحة الدعم والاجراءات التعويضية

تتحدد الأتفاقية الخاصة بالأعانات والإجراءات التعويضية والتي تنظم عملية الدعم بين الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية (Subsidies and Countervailing Measures)والمعروفة أختصاراً بـ (SCM) والتي تمنع استخدام الاعانات الموجهة لدعم الصناعة المحلية وتوسيع الصادرات ولذلك فهي تعزز من فرض العقوبات على أستخدام الأعانات والإجراءات المضادة وذلك للتعويض عن أية أضرار تسببت للبلدان من جراء المستوردات المدعومة، وينطبق ذلك على المنتجات غير الزراعية، وتجدر الأشارة الى أن الاعانات كانت وسيلة رئيسية لحماية الصناعات الناشئة وتوسيع الصادرات في العديد من البلدان النامية وخاصة في شرق اسيا، ولهذا فأن لهذه الاتفاقية اثراً ضاراً على الانتاج الصناعي والصادرات الصناعية في البلدان النامية، إن العمل بإجراءات (SCM) يعتمد على توفير الأثباتات بأن الأعانات لها تأثير سلبي على تجارة عضو آخر في المنظمة، وقد حددت اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية ثلاثة أنواع من الدعم:

حيث نصت المادة (١) من اتفاق مكافحة الدعم والإجراءات التعويضية على:

أولا: تعريف الجزء الأول من الدعم من خلال المادة (١-١) كالتالي: (2016,WTO) لغرض هذا الاتفاق، يعتبر الدعم موجوداً إذا:

(أ) (١) كانت هناك مساهمة مالية من حكومة أو أي هيئة عامة في أراضي (يشار إليها في هذا الاتفاق بعبارة " حكومة ")، أي عندما:

١- تتضمن ممارسة الحكومة تحويل الاموال بصفة مباشرة (مثل منح وقروض ومساهمة مالية في شكل أسهم) أو إمكانية وجود نقل مباشر للأموال أو خصوم (مثل ضمانات لقروض).

٢- تتنازل الحكومة عن إيرادات حكومية مستحقة و/ أو تترك تحصيلها (كالحوافز المالية مثال الخصم الضريبي).

٣- تقدم الحكومة سلعاً أو خدمات غير البنية الاساسية العامة أو شراء السلع.

٤- قدمت الحكومة مدفوعات الالية للتمويل أو تعهد إلى هيئة خاصة أو توجهها لتنفيذ مهمة أو أكثر من مهمة من نوع المهام الموضحة في (١) إلى (٣) أعلاه والتي يعهد بها عادة إلى الحكومة وتكون الممارسة غير مختلفة في الحقيقة عن الممارسات التي تتبعها الحكومات عادة.

ثانياً: كما عرف الاتفاق بالمادة (٣) الجزء الثاني من الاتفاق وهو الدعم المحظور بالمادة
(١-٣):

فيما عدا ما نص عليه في الاتفاق بشأن الزراعة، يعتبر الدعم التالي- محظوراً وفقاً لمفهوم المادة ١:

(أ) الدعم الذي يتوقف بشكل قانونى أو فعلى، على مستوى الاداء التصديري سواء بسبب شرط واحد أو كأحد عناصر من عدة شروط أخرى بما في ذلك ما هو موضح في الملحق الأول للاتفاق.

(ب) الدعم الذي يتوقف على استخدام السلع المحلية بدلا من المستوردة، سواء كان هذا الشرط منفرداً أو ضمن شروط المادة (٢-٣) الذي يتوقف على استخدام السلع المحلية بدلا من المستوردة، سواء كان هذا الشرط منفرداً أو ضمن شروط.

ثالثاً: كما عرف الاتفاق بالمادة (٥) الجزء الثالث من الاتفاق وهو الدعم المحظور بالمادة (١-٣) من خلال الاثار السلبية:

ينبغي ألا يسبب عضو من خلال استخدام أي دعم مشـار اليه في الفقرتين ١،٢ من المادة ١، آثارا سلبية على مصالح آخرين، أي:

(أ) إضرار بالصناعة المحلية لعضو أخر.

(ب) إبطال أثر المزايا المباشرة وغير المباشرة التي يحصل عليها الاعضاء الاخرين أو ما يعرضها للخطر ولا سيما المزايا الناجمة عن التنازلات المربوطة بمقتضى المادة ٢ من اتفاق جات ١٩٩٤.

(ج) إضرار خطير بمصالح لعضو أخر

ولا تنطبق هذه المادة على الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية كما نص على ذلك فى المادة ١٣ من الاتفاق بشأن الزراعة.

ومن خلال ما سبق من استعراض لمفاهيم الدعم بمنظمة التجارة العالمية فإنه يتلخص في ان الدعم هو " أي مساهمة مالية، مباشرة أو غير مباشرة مقدمة من حكومة دولة المنشأ أو من أي هيئة عامة بها وينتج عنها تحقيق فائدة لمتلقي الدعم سواء كان منتجاً أو مصدراً أو مجموعة من المنتجين أو المصدرين".

ويتضمن الدعم أي منفعة مالية أو منفعة تجارية أخرى استفاد أو يستفيد بها بطريق مباشر أو غير مباشر الأشخاص المعنيون بإنتاج أو تصنيع أو تداول المنتجات من خلال برامج أو خطط أو أية ممارسات تقدمها أو تنفذها الحكومة الأجنبية، ولا يشمل ذلك أية مبالغ تتعلق برسوم أو ضريبة داخلية تفرض على البضائع من قبل حكومة دولة المنشأ أو دولة التصدير والتي تم إعفاؤها منها أو سيتم ردها عند إعادة تصدير هذه المنتجات من دولة التصدير أو دولة المنشأ. (النظام المصري لمكافحة الدعم، ١٩٩٨)

ويشترط لاتخاذ أي إجراءات مضادة للدعم المقدم أن ينتج عنه فائدة لمتلقي الدعم، وأن يكون مخصصاً لمؤسسات أو صناعات معينة دون غيرها ويترتب عليه إحداث ضرر مادي بالصناعة المحلية أو التهديد بالضرر أو إعاقة إنشاء صناعة

ويعد الدعم غير قانونى إذا ما ألحق ضرراً بالمنتج المثيل المحلى الذي تنتجه الصناعة الوطنية ويتم فرض الرسوم عليه ولا يتم فرض هذه الرسوم إلا بعد إجراء تحقيق رسمي، والإجراءات الخاصة بالبدء في هذا التحقيق تتم تمشياً مع القانون الموحد لمكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية والوقائية ولائحته التنفيذية بشأن حماية الصناعة والاقتصاد الخليجي من الممارسات الضارة في التجارة الدولية. ويقوم على هذا التحقيق مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون.

ويتضح مما سبق بأن قواعد منظمة التجارة العالمية تقيّد وتضبط تدخل الحكومات لدعم وتشجيع الصناعة حتى لا تؤثر سلباً على البلدان النامية وتحرمها من أمكانيات اللجوء الى الحماية والدعم وتحملها تكاليف أضافية من جراء أستخدام التراخيص وبراءات الأختراع وكل ذلك من شأنه أن يضعف من تأثير السياسة الصناعية للبلدان النامية بشكل خاص.

ثالثاً: اتفاق الإجراءات الوقائية

أتاح انضمام دولة الكويت لمنظمة التجارة العالمية (ومن خلال الية الاتحاد الخليجي المشترك) تبني آليات لحماية صناعتها المحلية لمواجهة الممارسات الضارة العادلة والغير عادلة وأحد تلك الآليات تتمثل في اتفاقية التدابير الوقائية التي تتيح للبلد العضو في منظمة التجارة العالمية استخدامها في مواجهة الممارسات الضارة العادلة من التزايد في المستوردات.

وبناء على إجراء تحقيقات بشأن الممارسات الضارة والضرر المترتب عليها وتتمثل الممارسات الضارة في تزايد المستوردات من منتج معين إلى المملكة.

العناصر الرئيسة لاتخاذ تدابير وقائية:

- وجود صناعة محلية منتجة لسلعة مشابهه أو منافسة للسلعة التي يتم استيرادها.

- وقوع تزايد بالمستوردات بشكل مطلق أو بشكل نسبي مقارنة بالإنتاج المحلي.
- تحقق عناصر الضرر البالغ أو التهديد بالضرر البالغ الذي يلحق بالصناعة المحلية.
- السبب الرئيسي للضرر هو وجود المستوردات المتزايدة (علاقة سببية).

فيما يلي جدول يبين التحقيقات التي تم فيها فرض تدابير مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لحماية الصناعة الوطنية:

جدول رقم (٥)

قضايا حماية الصناعة المحلية من الممارسات الضارة حتى ٢٠١٨

الرقم	اسم المنتج	نوع التحقيق	الدول المعنية	السنة
١.	بطاريات السيارات	إغراق	جمهورية كوريا	٢٠١٧
٢.	مسطحات الحديد الملونة (الشينكو)	الزيادة في الواردات	دول العالم المصدرة للمنتج المعني عدا الدول النامية	٢٠١٨
٣.	ورق الكرتون	إغراق	مملكة إسبانيا الجمهورية البولندية	٢٠١٩
٤.	الملدنات الكيميائية	الزيادة في الواردات	دول العالم المصدرة للمنتج المعني عدا الدول النامية	٢٠١٩

ثالثاً: استراتيجية الهيئة العامة للصناعة في تنمية الصادرات الصناعية.

دعم الصادرات الصناعية

يعتبر دعم الصادرات أحد اهم الحوافز الممنوحة للصناعيين ولكي يتسنى تفعيل برنامج دعم الصادرات لدى دولة الكويت لتنفيذ استراتيجية تصديرية فقد تم إنشاء مركز لتنمية الصادرات الصناعية تضمنت مهامه في إطار الهيكل التنظيمي له الاهتمام بالإرشاد التصديرية والفرص التصديرية بالإضافة إلى الاهتمام بالأنشطة الترويجية وتنمية السوق والمنتجات، وتقوم الهيئة العامة للصناعة: (الهيئة العامة للصناعة، ٢٠١٦)

- بدعم قيمة المشاركة بالمعارض الخارجية والمحلية وقيم التذاكر خارج الكويت للمصانع المصدرة تشجيعا منها للاستثمارات الصناعية وزيادة استثماراتها.
- توفير وتنظيم خدمات استشارية لشركات التصدير لوضع استراتيجيات وخطط التسويق، واقتراح وإعداد برامج تدريبية للمصدرين تغطي كافة الجوانب المتعلقة بتسويق الصادرات والارتقاء بجودة المنتج المحلي وذلك بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري بالهيئة.
- تقديم وتطوير وصيانة كافة الخدمات المعلوماتية من مكتبة، ومعلومات عامة عن الأسواق، وشبكات المعلومات، والمطبوعات التجارية المتعلقة بأنشطة التصدير وذلك بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم القرار بالهيئة.
- إعداد وإصدار ونشر المعلومات التجارية للمصدرين المحليين وللمستوردين الأجانب، توفير خدمات التنبيه التجاري ومعلومات عن آخر التطورات في الاسواق العالمية والانشطة الترويجية
- تسهيل اللقاءات التجارية بين المصدرين المحليين والمستوردين الاجانب وتزويدهم بالمعلومات الاستراتيجية المتعلقة بالأسواق والفرص التصديرية وكيفية الارتقاء بمنتجات التصدير.

- التعاون مع الهيئات الدولية لتنمية التجارة مثل منظمة التجارة الخارجية اليابانية(JETRO) ، هيئة تنمية التجارة الكورية (KOTRA) ومجلس تطوير التجارة في هونغ كونغ (HKTDC)، إضافة إلى التعاون والتنسيق مع المؤسسات والمراكز الاقليمية لتنمية الصادرات، وذلك من اجل صياغة وتنفيذ برامج لتنمية الصادرات، لتدعيم المصدرين بالبرامج المشتركة.

ويوضح الجدول التالي الصادرات الصناعية لدولة الكويت (غير النفطية)

جدول رقم (٥)
صادرات دولة الكويت وطنية المنشأ (غير النفطية)

للفترة من عام (٢٠١٢- ٢٠١٦)

بالألف دينار كويتي

م	الصادرات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
١	**الاجمالي**	١.٢٨٣.٩٠١	١.١٨٤.٨٩٨	٩٨٢.٠٤٨	١.٠٣٣.٩٩٥	١.٣٥٧.١٦٣

المصدر: الأدارة المركزية للإحصاء، ٢٠١٨.

كذلك قامت الهيئة بإنشاء مركز لتنمية لصادرات الصناعية لتشجيع ودعم المصدرين وللمساهمة في زيادة معدل الصادرات الصناعية وتمثلت الاستراتيجية الرئيسية للمركز في الجوانب الرئيسية:

شكل (١) يوضح استراتيجية عمل مركز تنمية الصادرات

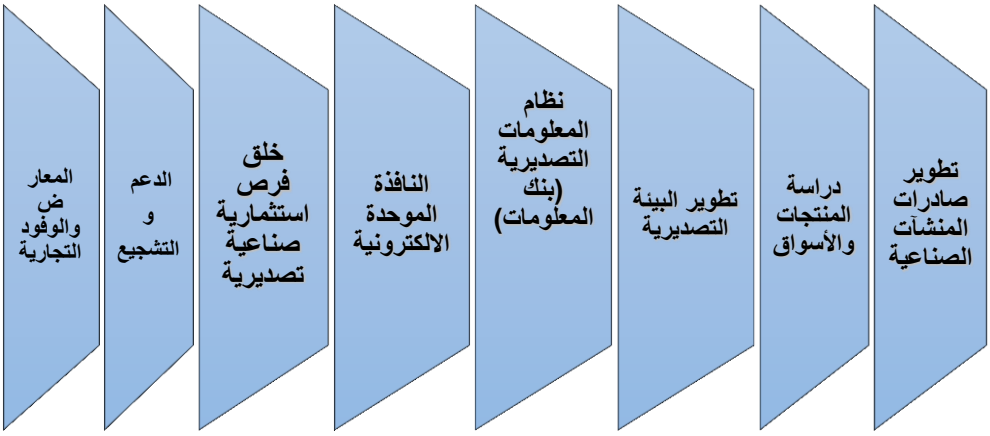

ويتضح من الشكل السابق استراتيجية عمل مركز الصادرات الوطنية من خلال تطوير صادرات المنشأت الصناعية حتى تنمية المعارض والوفود التجارية.

المبحث الرابعً: النتائج والتوصيات

النتائج

١- تمثل السياسات الصناعية والحوافز التشجيعية المقدم من الحكومة إحدى المرتكزات الأساسية لتأسيس ونمو ونجاح الاستثمارات الصناعية ومن ثم فان هذه الاستثمارات لها دور جوهري في التنمية الصناعية.

٢- تحتل الحوافز حيزاً لا باس به بالنسبة لبقية العوامل المؤثرة في نمو القطاع الصناعي في دولة الكويت حيث ان المشرع الكويتي كان سخياً في منح الحوافز لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

٣- بلغت زيادة عدد المنشآت الصناعية من عام ٢٠١٢ الي عام ٢٠١٦ نسبة ٧%، بينما بلغت زيادة عدد الحرف الصناعية لنفس الفترة ٥٨%، مما يشير الي وجود خلل في إجراءات الحكومة في منح التراخيص للمنشآت الصناعية نظراً لصعوبة المتطلبات والتي من ضمنها تقديم دراسة جدوى تفصيلية، بالإضافة الي ندرة الأراضي الصناعية.
٤- بلغت أعلى زيادة بالقطاعات الصناعية هو قطاع الأغذية بنسبة بلغت ٣٦٠% مقارنة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، يليها قطاع البتروكيماويات بنسبة بلغت ٩٣% خلال نفس المدة الزمنية وهذا يرجع للميزة التنافسية لدولة الكويت في مجال النفط وتوفر المواد الخام لقطاع البتروكيماويات.
٥- هناك عوامل غير الحوافز تؤثر على زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي فالحوافز ليست هي العامل الوحيد للنمو والتطوير بل هناك عوامل وحوافز اخرى اهم من الحوافز مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي وشفافية القوانين ووفرة قوة العمل المدربة والسوق وغير ذلك.
٦- انه يوجد اختلاف في تحديد مفهوم الحوافز الصناعية حيث اتضح من التحليل النظري ان هناك اتجاهين مختلفين تجاه الحوافز الصناعية أحدهما مؤيد لسياسة الحوافز والأخر معارض وكلا له حجته.
٧- تقوم أكثر من جهة بدولة الكويت بتقديم إعفاءات من ضمن نظام الحوافز المقدمة للقطاع الصناعي.

التوصيات

تتضمن توصيات البحث بعد استعراض الدراسة عن دور الحوافز المقدمة للاستثمارات الصناعية في المناطق الصناعية في دولة الكويت من خلال محاور رئيسية:

١. إعادة تصميم نظام تشجيعية أكثر ملاءمة للصناعيين سيما بالنسبة لإقامة مشاريع جديدة وتطبيق هذا النظام بشكل فعال عن طريق التحليل والتقييم الموضوعي الدقيق والتأكد من مصداقية سلوك من يقوم بالاستثمار، فبالرغم

من زيادة الحوافز المقدمة من الحكومة للقطاع الصناعي إلا ان نسبة زيادة عدد المنشأت الصناعية طفيف.

٢. زيادة إجراءات الحكومة لتسهيل منح التراخيص للمنشآت الصناعية نظراً لصعوبة المتطلبات والتي من ضمنها تقديم دراسة جدوى تفصيلية، والعمل على توفير الأراضي والقسائم الصناعية.

٣. إطلاق حزمة من المبادرات لتطوير الصناعات التحويلية والخفيفة بهدف تطوير وتنمية الاستثمارات الصناعية المستهدفة القائمة واستقطاب استثمارات صناعية أخرى جديدة ذات قدرات تنافسية.

٤. تفعيل وتعديل القوانين والتشريعات والإجراءات لتسهل الاستثمارات الصناعية، سواء بتوفير الفرص أو تسهيل استقدام العمالة أو الاعفاء من أي رسوم.

٥. تمتلك الكويت ميزة تنافسية في مجال البتروكيماويات نظرا لما تتمتع به بوفرة النفط مما ساهم في زيادة نسبة استثمارات تصل الى ٩٣% من عام ٢٠١٢ الي عام ٢٠١٦، ونوصي بزيادة تقديم الحوافز لهذا القطاع ليساهم بنسبة جيدة بالناتج المحلي الصناعي لدولة الكويت.

٦. من الضروري تحديد مفهوم موحد لسياسة الحوافز الصناعية يراعي فيه عدم تعارضه مع النظم والقواعد الخاصة بالحوافز والدعوم بمنظمة التجارة العالمية.

٧. إعادة النظر في منظومة الحوافز الصناعي بدولة الكويت بحيث يتم التنسيق بين الجهات التي تمنح الحوافز والدعم الى المستثمرين الصناعيين.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

١- أحمد الكواز، السياسات الصناعية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية السنوية، العدد الثالث، ص٩-١٩، ٢٠١٠.
٢- احمد صدقي الدجاني، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، ص ٦٢، ٢٠٠٠.
٣- البنك الصناعي الكويتي، التقارير السنوية، تقرير عام ٢٠٠٩.
٤- البنك الصناعي الكويتي، التقارير السنوية، تقرير عام ٢٠١٦.
٥- هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ، التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٦.
٦- النظام المصري لمكافحة الدعم والإجراءات التعويضية، إصدارات قطاع التجارة الخارجية، وزارة التجارة الخارجية والصناعة، القاهرة، ١٩٩٨.
٧- عاطف إبراهيم الشبراوي، التنمية الصناعية، مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، المغرب، ٢٠١٠.
٨- صالح محمد اليوسف، السمات الأساسية للنشاط الصناعي في كويت ٢٠٢٥، بنك الكويت الصناعي، ديسمبر ٢٠٠٥
٩- مصطفى نبيل وآخرون، الاقتصاد السياسي للصناعة، سياسات التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤتمر إيسس، القاهرة، مصر، ص: ٤-٥، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٥.
١٠- هدي شافادين، السياسة الصناعية في القرن الحادي والعشرين، سلسلة تون للتجارة والتنمية إصدار رقم ٣٦، ص: ١١، ٢٠٠٨.
١١-كريم حسان العزاوي، الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق، جامعة بابل، المجلة العلمية السنوية، ٢٠١٦.
١٢- نسرين بركات، " مفهوم التنافسية والتجارب الدولية الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الصناعية الكبرى " المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،٢٠٠٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Bijit Bora, Peter Lioyd and Mari Pangestu, Industrial policy and the WTO, United Nations Conference on Trade and Development, 2000, p10.

2- Dietrich, F: Fiedler, H: Nagy P. (1996) "The concept of SMS and Innovation centers", Berlin, Germany.
3- ESCWA, Impact of industrial Policies on the Competitiveness of Enterprises، United Nations, New York, p: ix ,2007.
4- Howard Pack and kamal Saggi, The Case for Industrial policy: acritical survey, 2001, p8.
5- Helen Shapiro, Industrial policy and Growth ،DESA Working Paper No. 53, p1, August 2007.
6- Irfan ul Haque, Rethinking Industrial Policy, UNCTAD Discussion Papers, No.183, p: 4-5. April 2007.
7- Irfan ul Haque, Rethinking Industrial Policy, UNCTAD Discussion Papers, No.183, April 2007, p19-20.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1- www.dfid.gov.uk/pubs/files/itd/industrial-policy.pdf.
2- www.project-syndicate.org
3- www.wto.org
4- www.pai.gov.kw
5- www.kdipa.gov.kw
6- ww.ikb.org.kw